



البنك المركزي العراقي

البنك المركزي العراقي  
دائرة الإحصاء والأبحاث

# تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2020

Monetary Policy Report  
Central Bank of Iraq  
Annual Report 2020

<http://www.cbi.iq>



البنك المركزي العراقي  
دائرة الإحصاء والأبحاث

# تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2020

Monetary Policy Report

Central Bank of Iraq

Annual Report 2020

Statistics & Research Department

<http://www.cbi.iq>

## مجلس ادارة البنك المركزي العراقي كما في 2020/12/31

رئيس مجلس الإدارة

**السيد مصطفى غالب مخيف**

المحافظ / وكالة

### الأعضاء

**الدكتور منذر عبد القادر الشихلي**

نائب المحافظ / وكالة

**السيد إحسان شمran الياسري**

المستشار وكالة

**الدكتور أحمد ابريهي علي**

خبير اقتصادي

**الدكتور مظهر محمد صالح**

مستشار السيد رئيس الوزراء

**الدكتور موفق عبد الحسين الشهب**

محاسب قانوني ومراقب حسابات

**الدكتور ماجد محمد حسن الصوري**

خبير اقتصادي

## محتويات التقرير

رقم الصفحة	الموضوع
7-1	تطورات عرض النقد وادوات السياسة النقدية
1	عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)
2	عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 (السيولة المحلية)
3	الاحتياطيات الأجنبية
7-4	تطورات أدوات السياسة النقدية غير المباشرة
4	نافذة بيع العملة الأجنبية
5	التسهيلات القائمة
6	الاحتياطي الإلزامي
7	حوالات البنك المركزي العراقي
15-8	الاسعار
9	اسعار الصرف
9	اتجاهات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق
12	الرقم القياسي الضمني (المخفض الضمني للنتائج)
13	الرقم القياسي للاستيرادات (التضخم المستورد)
14	سعر الفائدة الحقيقي
20-16	تطورات أداء السياسة النقدية
17	تحليل نسبة الاحتياطيات الرسمية الى العملة المصدرة
18	سرعة تداول النقود
19	معامل الاستقرار النقدي
20	القوة الشرائية للنقود

## المقدمة

لعب البنك المركزي العراقي خلال عام 2020 دوراً قيادياً ومحورياً في تحريك عجلة الاقتصاد وتبني سياسة جوهريّة داعمة للتوجهات المالية والانفاقية للدولة وبما يخدم النهوض بالواقع النقدي والمالي لتسريع بناء نظام اقتصادي متكامل، من خلال التحكم بالمعروض النقدي وسعر الصرف وتعزيز نقود الودائع والإدارة السديدة لاحتياطياته الأجنبية، فضلاً عن توجيه المؤسسات المالية للانسجام مع السياسة المالية والنقدية لتوفير الائتمان والتمويل المصرفي والعمل على معالجة أسباب الركود وتلافي حدوث الارتفاع في معدلات التضخم من خلال العديد من المبادرات والمشاريع الاستراتيجية الهادفة إلى تنمية القطاعات ومواكبتها للمعايير الدولية في ظل فرص النمو الواعدة المتوفرة في تلك القطاعات. كما استطاع البنك المركزي من خلال دوره المتقدم في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، بعد تعرض الاقتصاد العراقي الى الصدمة المزدوجة التي تمثلت بـ(جائحة كورونا Covid-19) وهبوط أسعار النفط العالمية).

سجل رصيد عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 نهاية عام 2020 ارتفاعاً بلغت نسبته (19.1%) مقارنة بنهاية العام السابق. ويعزى هذا بالدرجة الأساس الى ارتفاع كل من العملة خارج البنوك والودائع الجارية بنسبة (25.9%)، (10.8%) على التوالي، فيما سجل رصيد عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) ارتفاعاً بنسبة (15.9%) مقارنة بالعام السابق ويعزى هذا الارتفاع الى النمو في عرض النقد الضيق بنسبة (19.1%) وإلى الأثر التوسعي لصافي الموجودات الأجنبية وبلغ معامل الاستقرار النقدي ما نسبته (1.01-)%). فيما سجل رصيد الاحتياطيات الأجنبية نهاية عام 2020 انخفاضاً بنسبة (2-)% عن العام السابق ليبلغ (78.3) ترليون دينار قياساً بـ (80.0) ترليون دينار نهاية عام 2019.

سجل معدل التضخم العام لهذا العام ما نسبته (0.6%)، وسجل معدل نمو التضخم الأساس بعد استبعاد كل من المشتقات النفطية (النفط والغاز) ومجموعتي (الفواكه والخضر) (1.0%).

استمر البنك المركزي باعتماد سعر الفائدة (سعر السياسة النقدية) Policy –Rate البالغ (4%). تم إيقاف العمل بودائع الاستثمار لأجل (7،30) يوم بالدينار العراقي اعتباراً من 2020/6/14 وحتى إشعار آخر. فضلاً عن إيقاف العمل بإصدار شهادات الإيداع الإسلامية وبكافة الأجل (30، 91، 182، 364) يوماً في 2020/7/12. كما تم إيقاف العمل بإصدار حوالات البنك المركزي العراقي اعتباراً من 2020/6/10 وحتى إشعار آخر.

## Introduction

During this year, CBI played a leading and pivotal role in moving the wheel of the economy and adopting a fundamental policy supportive of the state's financial and spending orientations in a manner that serves the advancement of monetary and financial reality to accelerate the building of an integrated economic system, by controlling the money supply and the exchange rate, strengthening deposit money and sound management of its foreign reserves, as well as Directing financial institutions to be in harmony with the fiscal and monetary policy to provide credit and bank financing and work to address the causes of stagnation and avoid a rise in inflation rates through many strategic initiatives and projects aimed at developing sectors and keeping them in line with international standards in light of the promising growth opportunities available in those sectors. The Central Bank, through its advanced role, was able to achieve financial and monetary stability after the Iraqi economy subjected to the double shock represented by (Covid-19) and the drop in global oil prices).

The balance of money supply in the narrow sense M1, at the end of 2020, recorded an increase of (19.1%) compared to the end of the previous year. This is mainly attributed to the increase in the currency outside banks and current deposits by (25.9%), (10.8%) respectively, while the balance of Money supply in the broad sense (M2) increased by (15.9%) compared to the previous year. This increase is attributed to the growth in the narrow money supply by (19.1%) and to the expansion effect of net foreign assets, and the monetary stability coefficient reached (-1.01%). The balance of foreign reserves at the end of 2020 decreased by (-2%) compared to the previous year, to reach (78.3) trillion dinars, compared to (80.0) trillion dinars at the end of 2019.

The general inflation rate for this year recorded (0.6%), and the basic inflation growth rate recorded after excluding all of the oil derivatives (oil and gas) and the two groups (fruits and vegetables) (1.0%).

CBI continued to adopt the Policy –Rate of (4%).

investment deposits for a period of (30, 7) days in Iraqi dinars has been suspended since 14/6/2020 until further notice. In addition of suspending the issuance of Islamic certificates of deposit with all deadlines (30, 91, 182, and 364) days on 12/7/2020.

Also, CBI has ceased issuance of CBI, bills since 10/6/2020 until further notice.

كما تم زيادة رأس مال البنك المركزي العراقي من (1) ترليون دينار الى (3) ترليون دينار باستخدام جزء من رصيد الاحتياطي بواقع (2) ترليون دينار بتاريخ 2020/12/22.

ولغرض دعم سيولة الجهاز المصرفي تم تخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي المفروض على الودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية لتكون بنسبة (13%) للدينار العراقي فقط بدلاً من نسبة (15%) على ان يتم الإبقاء على الودائع الآجلة بنسبة (10%) لكافة المصارف في حين ان النسبة لدى المصارف الإسلامية هي (5%) على الودائع الآجلة ويتم اعتماد هذه النسب لحجز مبلغ الاحتياطي الالزامي لشهر أيار اعتماداً على تقارير شهر نيسان 2020.

ولتحقيق نمو مستدام في ظل الازمات الخارجية التي يتعرض لها المورد النفطي الذي يعد المورد الاساسي ويكاد يكون الوحيد، عمد البنك المركزي بالاشتراك مع الحكومة الى تخفيض قيمة العملة العراقية برفع سعر صرف الدولار إلى 1450 ديناراً، بدلاً من 1190 ديناراً للدولار الواحد لتعويض تراجع الإيرادات النفطية الناجم عن تدهور أسعار النفط، وسد فجوة العجز في ميزانية 2021 بعد انهيار أسعار النفط العالمية.

وعملت السياسة النقدية على تفعيل دور القطاع المصرفي والمؤسسات المالية لضمان استقرار النظام المالي وضمان كفاءته وصولاً الى نظام مصرفي معافى من الازمات وضمن أفضل المعايير الدولية للرقابة المصرفية، إذ تم مفاتحة مؤسسات التمويل الاصغر من اجل تحفيز المشروعات المتناهية الصغر والتي لا يتجاوز مبلغ تمويلها الـ(5) مليون دينار اذ يمكن تمويلها من مبادرة (1) ترليون دينار كونها من المشروعات التي تحتل جزءاً كبيراً لا يمكن اغفاله من القطاع غير الرسمي.

Central Bank of Iraq also increased its capital from (1) trillion dinars to (3) trillion dinars, using part of the reserve balance by (2) trillion dinars on 22/12/2020.

For the purpose of supporting the liquidity of the banking system, the mandatory reserve ratio imposed on current deposits of a current nature has been reduced to be at (13%) for the Iraqi dinar only, instead of (15%), provided that the term deposits are maintained at (10%) For all banks, while the percentage with Islamic banks is (5%) on term deposits, and these percentages are approved to reserve the amount of the mandatory reserve for the month of May, depending on reports of April 2020.

In order to achieve sustainable growth in light of the external crises faced by the oil resource, which is the main and almost the only resource. Central Bank, in conjunction with the government, decided to reduce the value of the Iraqi currency by raising the selling price of USD to 1450 dinars, instead of 1190 dinars per USD to compensate The decline in oil revenues caused by the deterioration of oil prices, and filling the deficit gap in 2021 budget after the collapse of international oil prices.

The monetary policy worked to activate the role of the banking sector and financial institutions to ensure the stability of the financial system and its efficiency, leading to a banking system free of crises and within the best international standards for banking supervision, as microfinance institutions were approached in order to stimulate micro-enterprises whose funding amount does not exceed (5 ) million dinars, as it can be financed from the initiative of (1) trillion dinars, as it is one of the projects that occupies a large part that cannot be overlooked in the informal sector.



## الفصل الاول

### تطورات عرض النقد وادوات السياسة النقدية

## Money supply developments and monetary policy tools

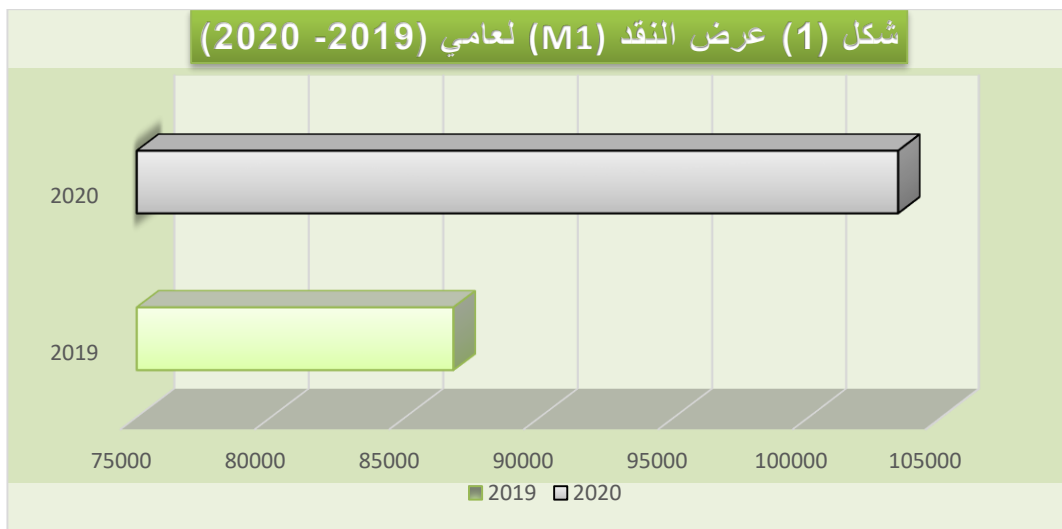
اولاً: تطورات عرض النقد**1- عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)**

سجل عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) ارتفاعاً بلغت نسبته (19.1 %) نهاية عام 2020 مقارنة بعام 2019، ليصل الى (103.4) ترليون دينار مقابل (86.8) ترليون دينار عام 2019، ويعزى ذلك بالدرجة الأساس الى نمو العملة خارج البنوك بنسبة (25.9 %) لتسجل (60) ترليون دينار مقابل (47.6) ترليون دينار ولتشكل ما نسبته (58 %) من عرض النقد (M1) ويعزى ذلك الارتفاع الى ارتفاع الانفاق العام اثناء انتشار الازمة الصحية على المستلزمات الطبية وتأهيل المستشفيات فضلاً عن إعطاء منح الى العوائل اثناء تطبيق الحظر الشامل، فيما سجلت الودائع الجارية ارتفاعاً بلغت نسبته (10.8 %) لتبلغ (43.4) ترليون دينار مقابل (39.1) ترليون دينار لعام 2019، ولتشكل ما نسبته (42 %) من عرض النقد (M1) وعلى النحو المبين في جدول (1).

**جدول (1)****عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) لعامي 2019-2020**

مليار دينار

Dec-2020	Dec-2019	المكونات
<b>103,353</b>	<b>86,771</b>	عرض النقد بالمفهوم الضيق M1
19.1	11.5	معدل النمو %



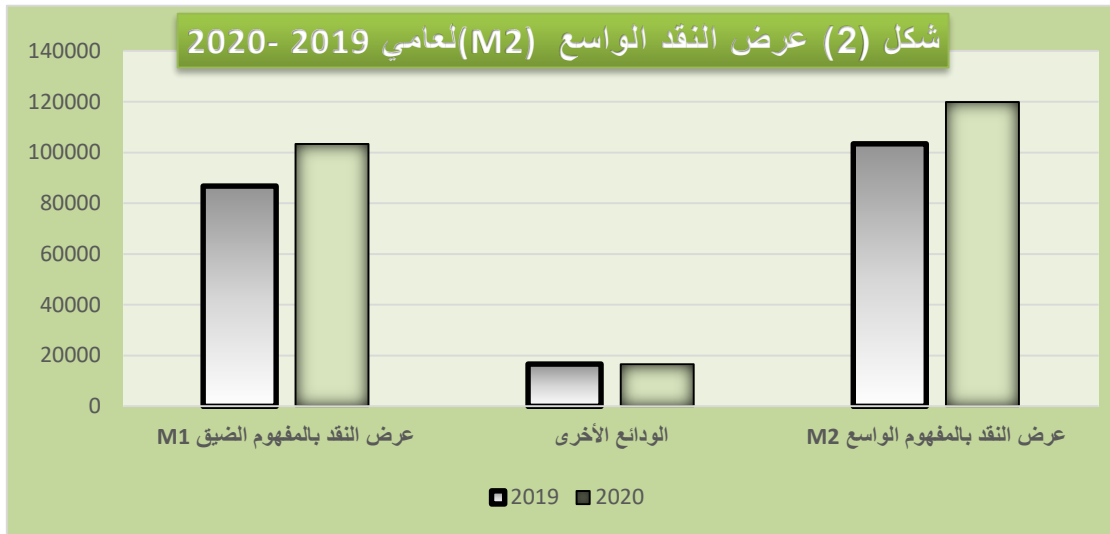
**2- عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 (السيولة المحلية)**

سجل عرض النقد بمعناه الواسع (M2) (السيولة المحلية) نهاية عام 2020 ارتفاعاً بلغت نسبته (15.9 %) عن عام 2019 ليسجل (119.9) ترليون دينار مقابل (103.4) ترليون دينار لعام 2019 وليشكل ما نسبته (60.3%) من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، كما موضح في جدول (2).

**جدول (2)****مكونات السيولة المحلية (M2) لعامي 2019-2020**

مليار دينار

المكونات	Dec-19	Dec-20
عرض النقد بالمفهوم الضيق M1	86,771.0	103,353
الودائع الأخرى	16,670.1	16,553
عرض النقد بالمفهوم الواسع M2	103,441.1	119,906



جاءت الزيادة في السيولة المحلية (M2) كمحصلة لنمو عرض النقد الضيق (M1) بنسبة (19.1%)، فيما عانت الودائع الأخرى (الودائع الثابتة، التوفير والبريد والتأمينات) انخفاضاً بنسبة (-0.7%) لتسجل (16.6) ترليون دينار لعام 2020 مقابل (16.7) ترليون دينار عام 2019.

## 3- الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي

سجل رصيد الاحتياطيات الأجنبية نهاية عام 2020 انخفاضاً بنسبة (2.0-%) عن العام السابق، ليبلغ (78.3) ترليون دينار مقارنة بـ (80) ترليون دينار نهاية عام 2019، وعلى النحو المبين في جدول (3).

يعزى هذا الانخفاض بالدرجة الاساس الى انخفاض الاستثمارات الاجنبية في الخارج وبنسبة (11.3-%) لتبلغ (64.9) ترليون دينار لعام 2020 مقابل (73.2) ترليون دينار للعام السابق، فيما ارتفع رصيد الذهب الموجود في بغداد والخارج بنسبة (52.3%) والذي بلغ ما يقرب من (8.5) ترليون دينار نهاية عام 2020 مقابل (5.6) ترليون دينار نهاية عام 2019، كما سجل رصيد النقد الاجنبي في خزائن البنك المركزي مبلغاً مقداره (4.9) ترليون دينار لعام 2020 مقابل (1.2) ترليون دينار لعام 2019.

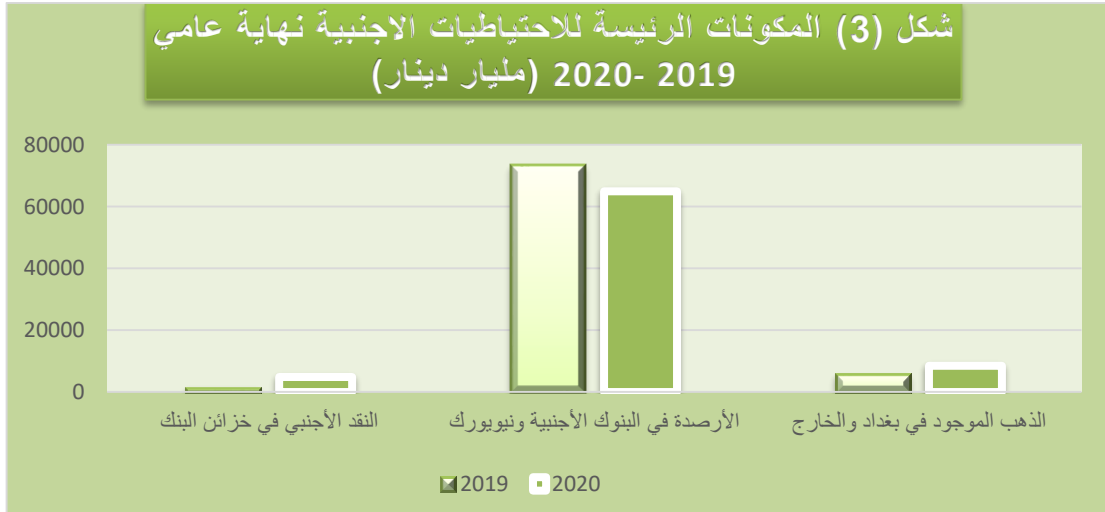
## جدول (3)

## المكونات الرئيسية للاحتياطيات الأجنبية نهاية عامي 2019 - 2020

مليار دينار

البند	2019	2020
النقد الأجنبي في خزائن البنك	1,162	4,887
الأرصدة في البنوك الأجنبية ونيويورك	73,184	64,919
الذهب الموجود في بغداد والخارج	5,572	8,487
الاحتياطيات الأجنبية	79,918	78,293

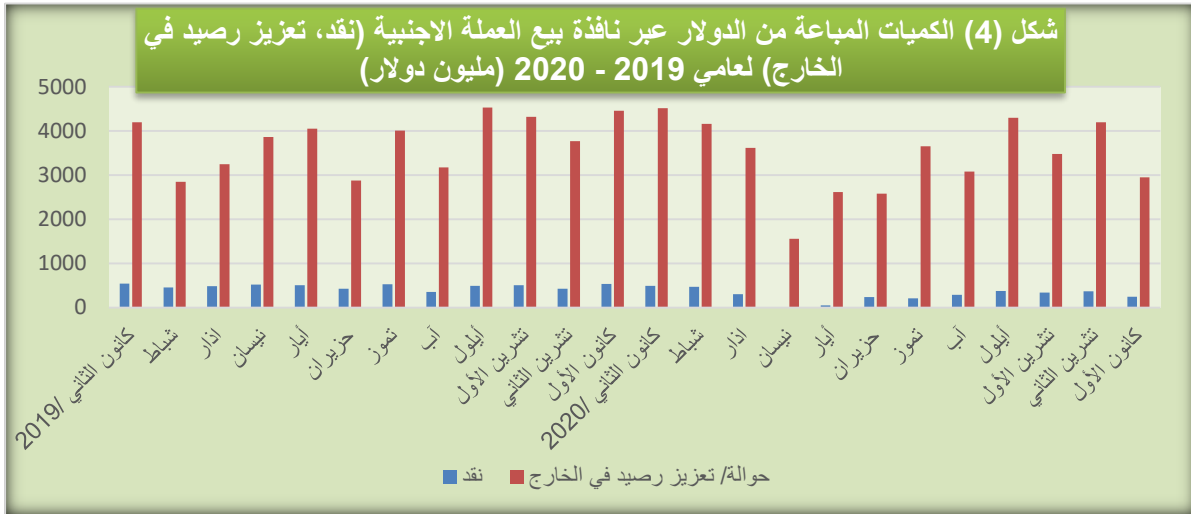
شكل (3) المكونات الرئيسية للاحتياطيات الأجنبية نهاية عامي 2019 - 2020 (مليار دينار)



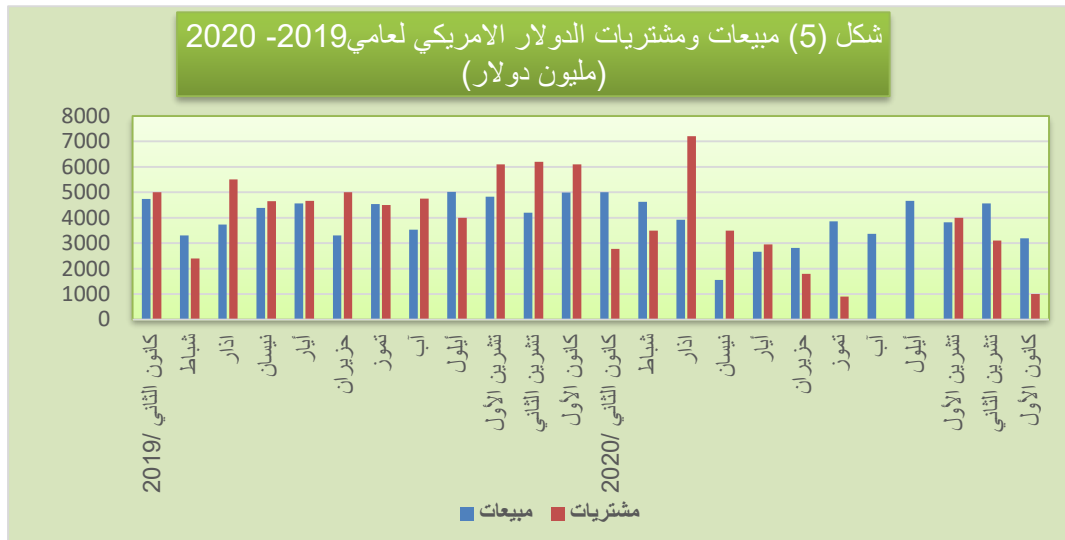
## ثانياً/ تطورات أدوات السياسة النقدية غير المباشرة

## 1- نافذة بيع العملة الأجنبية

سجلت الكميات المباعة من الدولار في نافذة بيع العملة الاجنبية في البنك المركزي (نقداً، تعزيز حسابات المصارف في الخارج) لعام 2020 انخفاضاً بنسبة (13.8- %) عن عام 2019، لتسجل (44.1) مليار دولار ويعزى ذلك الى انخفاض استيرادات العراق بسبب الازمة المزدوجة التي تعرض لها المتمثلة بانتشار الوباء وانخفاض إيرادات النفط نتيجة الاغلاق العام الذي شهده العالم بصورة عامة بسبب الجائحة والعراق بصورة خاصة الذي أدى الى توقف النافذة خلال شهر نيسان والبيع فقط لتعزيز الأرصدة في الخارج لتلبية الطلب على الادوية والمستلزمات الطبية والغذاء، كما انخفضت مبيعات النقد بنسبة (41.6- %) عام 2020 نتيجة انخفاض الطلب من الافراد لأغراض السفر او العلاج في الخارج بسبب توقف النقل بين الدول خلال هذا العام ، فضلاً عن عدم وجود مشتريات للدولار من وزارة المالية من قبل البنك المركزي لشهري آب وأيلول من عام 2020. توزعت مبيعات البنك من العملة الأجنبية الى (40.7) مليار دولار لتعزيز رصيد المصارف في الخارج، و (3.4) مليار دولار نقداً، إذ شكل مبيعات الحوالات لتعزيز الأرصدة في الخارج ما نسبته (92.4 %) ومبيعات النقد (7.6 %) من إجمالي الكميات المباعة، في حين سجلت مبيعات الدولار الامريكي لعام 2019 (51.1) مليار دولار منها (45.4) مليار دولار بيعت كتعزيز رصيد في الخارج و (5.7) مليار دولار بيعت نقداً، شكل كل منهم ما نسبته (88.7 %) و (11.3 %) على التوالي من إجمالي المبيعات.



أما بالنسبة الى مشتريات البنك المركزي للدولار الامريكي من وزارة المالية، فقد سجلت انخفاضاً بنسبة (47.8- %) لتبلغ (30.7) مليار دولار خلال عام 2020 مقارنة بـ (58.9) مليار دولار عام 2019. ويعزى ذلك الى تراجع إيرادات الحكومة من النفط الخام نتيجة انخفاض الطلب على الطاقة بسبب الاغلاق العام الذي شهده العالم ولاسيما خلال النصف الأول من عام 2020.



## 2- التسهيلات القائمة

استمر البنك المركزي العراقي خلال هذا العام باعتماد سعر السياسة النقدية Policy-rate البالغ (4%) سنوياً، فيما تم ايقاف العمل بالنوافذ الاستثمارية لأجل (7) أيام، (30) يوم بموجب قرار مجلس الادارة المرقم بالعدد 929/5/6 والمؤرخ في 2020/6/14. كما تم ايقاف العمل بجميع المنتجات المالية الدولارية (ودائع، حوالات، شهادات ايداع اسلامية) بموجب الاعام المرقم بالعدد 1930/6/6 والمؤرخ في 2019/8/1 لضعف استجابة المصارف في تنويع محافظها الاستثمارية بالشكل الذي يحقق الاهداف المرجوة منها للمدة المذكورة، مع استمرار عمليات الاستحقاق لأصل المبلغ مع الفوائد.

اما فيما يخص تسهيلات الاقراض القائمة فقد واصل البنك المركزي عمله بهذه الأداة تنفيذاً لأهداف سياسة البنك المركزي النقدية بهدف منح الائتمان الى المصارف، وبما يضمن السيطرة على السيولة المصرفية والتأثير فيها عن طريق معدلات الفائدة (الإشارات السعرية) التي وضعت لكل نوع منها وفقاً لما يأتي:

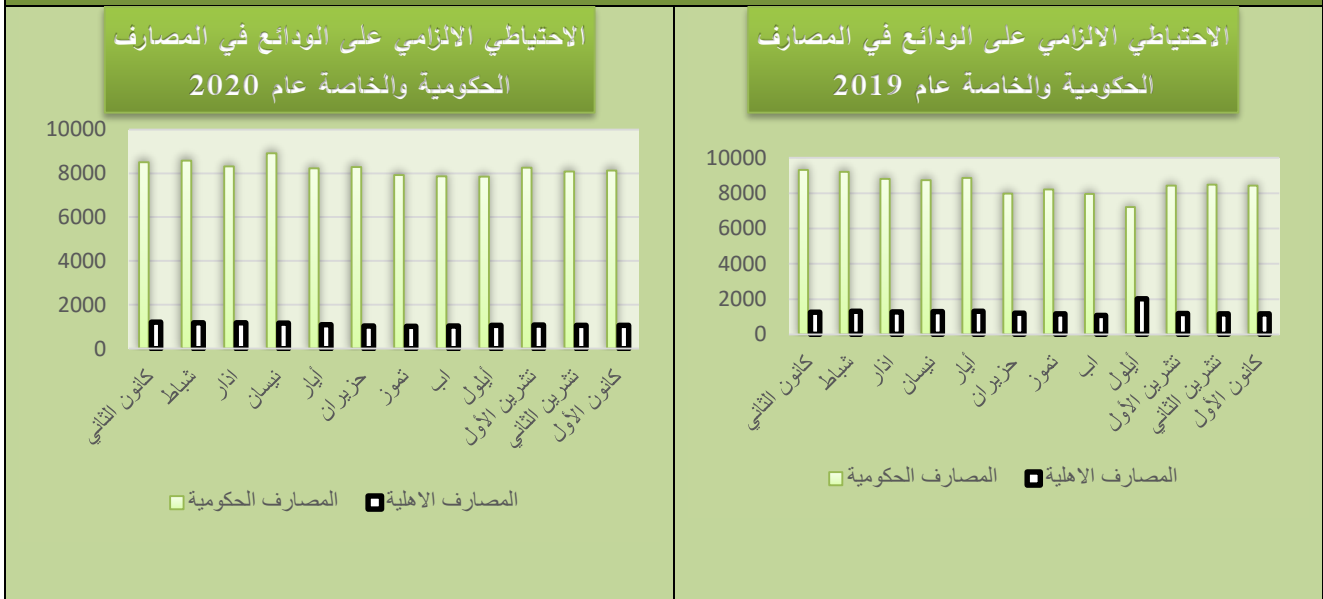
- الائتمان الأولي (6%) سنوياً
  - الائتمان الثانوي (7%) سنوياً
  - قرض الملجأ الأخير (7.5%) سنوياً
- ولم يقدم أي من المصارف الحكومية أو الخاصة على أي من هذه الائتمانات خلال العام 2020.

## 3- الاحتياطي الإلزامي

انسجاماً مع توجهات السياسة النقدية ومرونتها العالية المعتمدة لإسناد عملية التنمية الاقتصادية ولغرض دعم سياسة الجهاز المصرفي من ناحية توفير السيولة، تم تخفيض نسب الاحتياطي الإلزامي على الودائع الجارية وذات الطبيعة الجارية من (15%) الى (13%) للدينار العراقي فقط لتوفير السيولة اللازمة لمواجهة الازمة المزدوجة التي شهدتها البلد فيما حافظت كل من ودائع التوفير (الادخار) والثابتة على نسبتها البالغة (10%) للدينار والدولار لكافة المصارف في حين ان النسبة لدى المصارف الإسلامية هي (5%) على الودائع الآجلة.

سجل الاحتياطي الإلزامي نهاية عام 2020 انخفاضاً بنسبة (4.2-%) ليبلغ (9.2) ترليون دينار عام 2020 مقابل (9.6) ترليون دينار نهاية عام 2019، ويعزى ذلك الى انخفاض الاحتياطي الإلزامي على الودائع لدى المصارف الخاصة بنسبة (8.3-%) ليسجل (1.1) ترليون دينار مقارنة مع (1.2) ترليون دينار في عام 2019، وانخفاض الاحتياطي الإلزامي على ودائع المصارف الحكومية بنسبة (3.6-%) ليسجل (8.1) ترليون دينار مقارنة مع (8.4) ترليون دينار عام 2019.

شكل (6) الاحتياطي الإلزامي لودائع المصارف الحكومية والخاصة لعامي 2019-2020 (ترليون دينار)



**4- حوالات البنك المركزي**

تنفيذاً للسياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي العراقي والهادفة الى تحقيق الاستقرار النقدي في إطار عمليات السوق المفتوحة عن طريق تفعيل أدواته النقدية غير المباشرة في إدارته للسيولة العامة، قام البنك بإصدار حوالات لآجال (182، 365) يوم عن طريق نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية CSD، كما تم إيقاف العمل بإصدار هذه الحوالات اعتباراً من 2020/6/10 وحتى اشعار اخر.

وفيما يأتي أهم المزادات التي أقيمت خلال النصف الأول من عام 2020:

- ثلاثة مزادات لأجل (182) يوم بمبلغ (100) مليار دينار للإصدارية الواحدة، بلغ المباع الفعلي منها (163.9) مليار دينار وبمعدل سعر قطع (2.5 %)، في حين بلغ المبلغ المسدد (340.0) مليار دينار لعام 2020.
- مزاد واحد لأجل (365) يوم بمبلغ (100) مليار دينار للإصدارية الواحدة، بلغ المباع الفعلي منها (34.6) مليار دينار وبمعدل سعر قطع (3.0 %)، في حين بلغ المبلغ المسدد (171.5) مليار دينار.



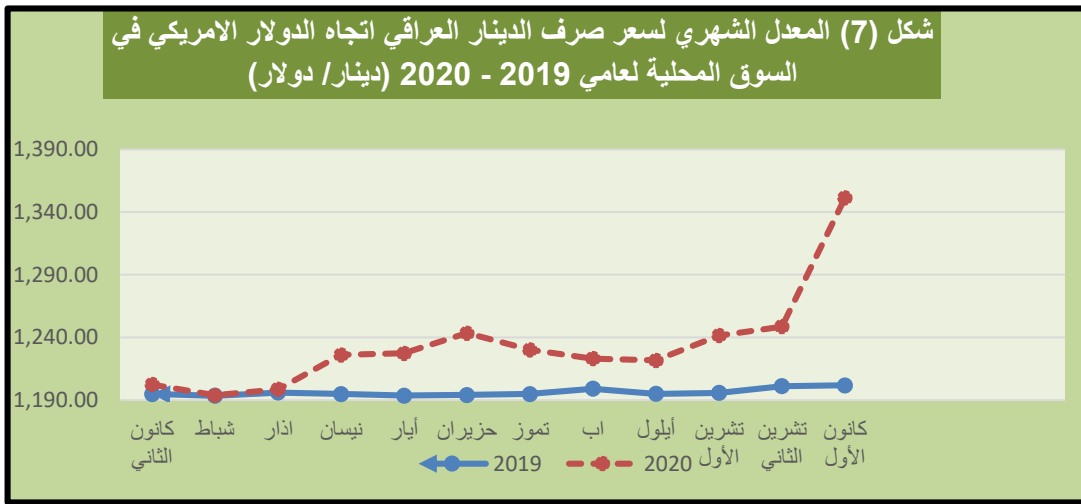
الفصل الثاني

الأسعار

the prices

## 1- سعر الصرف

حافظ سعر بيع الدولار الى المصارف وعبر نافذة بيع العملة الأجنبية على قيمته البالغة (1190) دينار لكل دولار حتى 2020/12/17 حيث تم اعتماد سعر الصرف ليبلغ (1450) دينار للدولار بموجب كتاب دائرة العمليات المالية وإدارة الدين المرقم بالعدد 2440/1/6 في 2020/12/20 نتيجة الازمة المزدوجة التي مر بها الاقتصاد العراقي المتمثلة بانتشار جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط الخام ، من جانب اخر بات سعر الصرف السابق لا يتناسب مع التطورات الإقليمية وعملية الإصلاح الاقتصادي (إصلاحات الورقة البيضاء)، بالمقابل بلغ معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في السوق المحلية لعام 2020 (1234) دينار لكل دولار امريكي مقابل (1196) دينار لكل دولار لعام 2019.



## 2- اتجاهات الرقم القياسي لأسعار المستهلك

اظهر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق لهذا العام كمؤشر للتضخم ارتفاعاً في معدل نموه ليبلغ (0.6%) مقابل (-0.2%) للعام السابق ليسجل (105.1) نقطة عام 2020 مقابل (104.5) نقطة عام 2019، فيما سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك بعد استبعاد (المشتقات النفطية (النفط والغاز) ومجموعة الخضار والفواكه) (106.2) نقطة عام 2020 مقابل (105.2) نقطة عام 2019 مسجلاً بذلك ارتفاعاً بنسبة (1.0%) عام 2020 مقابل (-0.1%) عام 2019، ويعزى ذلك الى ارتفاع الأسعار العالمية نتيجة نقص الامدادات بسبب تقشي جائحة كورونا الا ان هذا الارتفاع يعد ضمن المستويات المقبولة نتيجة نجاح البنك المركزي العراقي في ادارة سعر الصرف الامر الذي انعكس في انخفاض اسعار السلع الاستهلاكية المستوردة مقومة بالعملة الوطنية، مما اسهم بصورة فاعلة في منع الاسعار المحلية من الجنوح نحو الارتفاع.

وعند مقارنة المكونات الرئيسية للسلة السلعية للمستهلك لعام 2020 مع العام السابق يلاحظ ارتفاع (6) مجموعات تضمنت (السلع والخدمات المتنوعة، التعليم، الصحة، الترفيه والثقافة، التبغ، المطاعم والفنادق). فيما يلاحظ انخفاض (6) مجموعات تضمنت (التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة، الأغذية والمشروبات غير الكحولية، الاتصال، الملابس والاحذية، السكن والمياه، الكهرباء والغاز، النقل). وفيما يلي تحليلاً مفصلاً لتطورات معدلات التضخم لعام 2020 مقارنة بعام 2019 وبحسب المجاميع السلعية، جدول (4).

### تطورات معدلات التضخم حسب المجاميع السلعية لعام 2020 مقارنة بعام 2019

سجلت مجموعة السلع والخدمات المتنوعة ارتفاعاً بنسبة (8.0%) ويعزى ذلك الى نقص الامدادات بسبب تفشي جائحة كورونا من جانب والاعلاق العام والجزئي الذي أثر على تقديم الخدمات مما أدى الى عدم مجارات العرض للطلب على هذه الخدمات. كما سجل التعليم ارتفاعاً بنسبة (7.4%) ويعزى ذلك الى ارتفاع أجور التعليم الخاص ومتطلبات التعليم الالكتروني نتيجة اتباع التعليم الالكتروني بسبب انتشار جائحة كورونا وهذا بدوره أدى الى ارتفاع اجورها. تليها مجموعة (الصحة) حيث سجلت معدل تضخم بلغ (6.6%) نتيجة زيادة الطلب على المعدات والمستلزمات الطبية والأدوية إضافة الى ارتفاع المراجعات للعيادات الخاصة نتيجة تفشي فيروس كورونا وارتفاع عدد الإصابات بهذا الفيروس، فيما سجلت كل من (الترفيه والثقافة، التبغ، المطاعم والفنادق) معدلات تضخم بلغت (1.0%، 0.6%، 0.1%) على التوالي.

وبالمقابل سجلت مجموعة (التجهيزات والمعدات المنزلية) اعلى معدل انخفاض ليبلغ (-0.6%) عام 2020 ويعزى ذلك الى انخفاض الطلب بسبب عدم اليقين الذي شهدته البلاد نتيجة عدم إقرار الموازنة وما صاحبها من ازمة صحية، كما سجلت مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية والاتصال النسبة ذاتها البالغة (-0.5%) لكل منهما ويعزى ذلك الى ارتفاع الإنتاج الزراعي اما فيما يخص مجموعة الاتصالات قامت وزارة الاتصالات بتخفيض (15%) على أجور الساعات الدولية والمحلية، وتخفيض (10%) أخرى ليصبح المجموع الكلي للتخفيض على أجور الساعات بحدود (25%). وانخفضت مجموعة الملابس والاحذية بنسبة (-0.3%) نتيجة انخفاض الطلب عليهما بسبب الاعلاق العام وتوقف المدارس والجامعات وتخفيض عدد أيام الدوام في العديد من دوائر الدولة والذي تزامن مع انخفاض إيرادات الدولة الذي أثر على مواعيد تسليم رواتب الموظفين واجور العاملين مما أدى الى انخفاض الطلب على شراء الملابس. فيما سجلت كل من فقرتي (السكن والمياه، الكهرباء والغاز والنقل) النسبة ذاتها البالغة (-0.1%) لكل منهما.

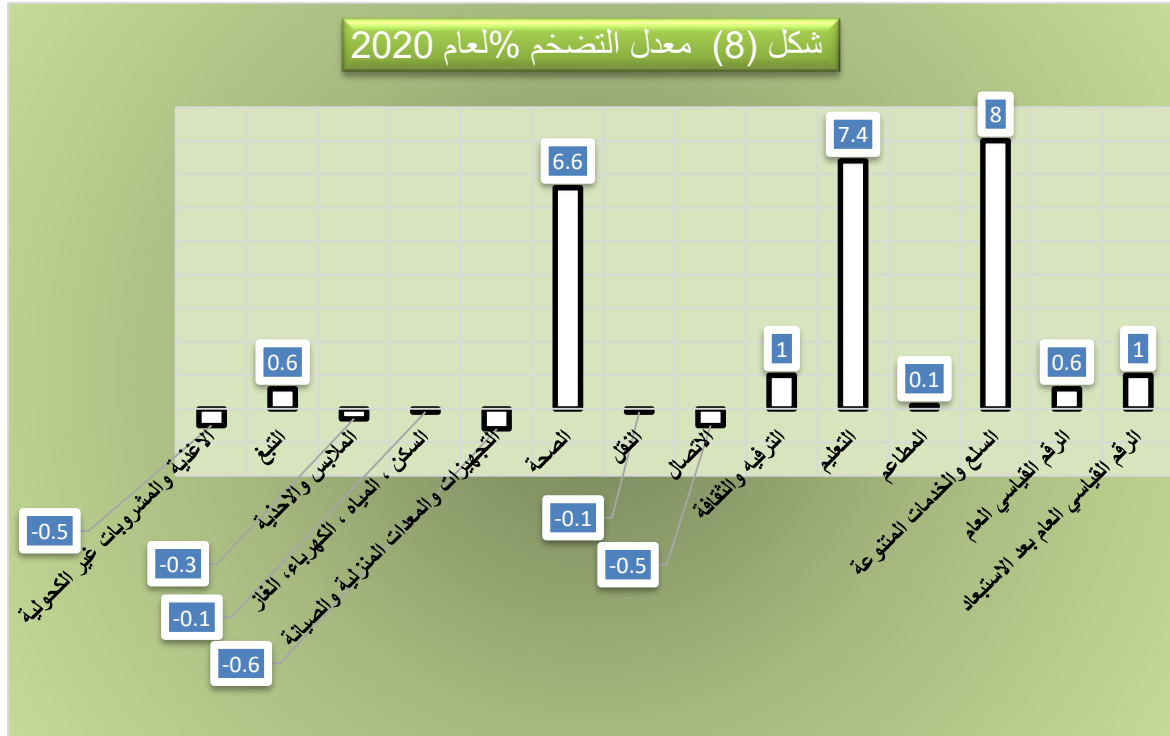
## جدول (4)

الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق لعام 2020 مقارنة بعام 2019

(2012=100)

ت	القسم / المجموعة الرئيسية / المجموعة الفرعية	معدل عام 2019	معدل عام 2020	معدل التضخم لعام 2020 %
01	الاغذية والمشروبات غير الكحولية	97.5	97.0	-0.5
02	التبغ	121.1	121.9	0.6
03	الملابس والاحذية	102.2	101.9	-0.3
04	السكن ، المياه ، الكهرباء ، الغاز	113.9	113.8	-0.1
05	التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	96.7	96.1	-0.6
06	الصحة	123.1	131.2	6.6
07	النقل	97.6	97.5	-0.1
08	الاتصال	109.7	109.1	-0.5
09	الترفيه والثقافة	94.2	95.1	1.0
10	التعليم	144.0	154.7	7.4
11	المطاعم	112.1	112.2	0.1
12	السلع والخدمات المتنوعة	106.7	115.2	8.0
	الرقم القياسي العام	104.5	105.1	0.6
	الرقم القياسي العام بعد الاستبعاد	105.2	106.2	1.0

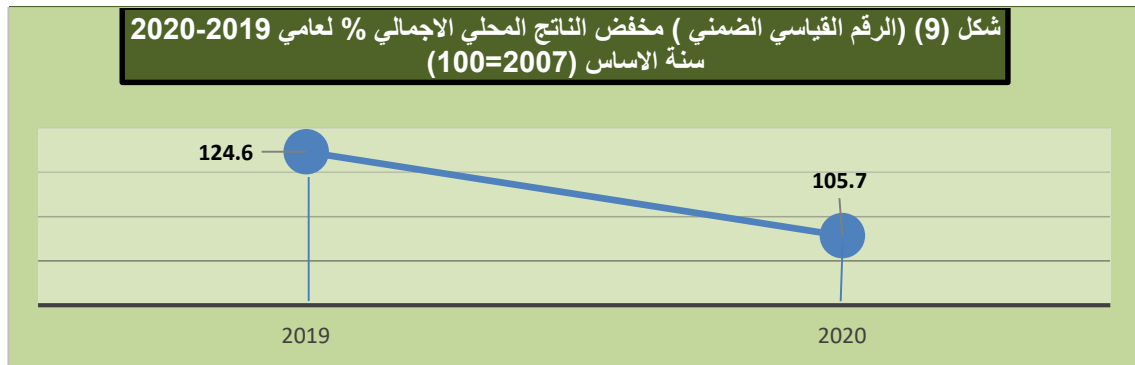
المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء



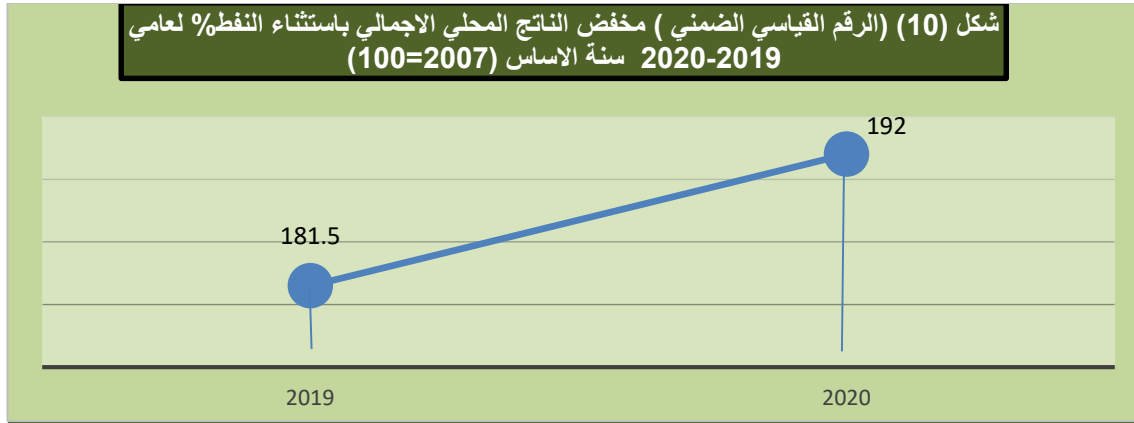
### 3- ( الرقم القياسي الضمني ) المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي في العراق لعام 2020 مقارنة بعام 2019

يعكس المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي التغير الذي يطرأ على أسعار كافة السلع والخدمات سواء كانت استهلاكية ام وسيطة ام إنتاجية، ويضم أسعار الجملة والمستهلك معا كما ان العديد من المنظمات الدولية وبالأخص صندوق النقد الدولي يعتمد عليه كمؤشر او دليل لوجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد، وهو يتأثر بدرجة كبيرة بأسعار النفط كونه يشكل نسبة مهمة من القيمة المضافة، مما يولد فجوة بين احتساب التضخم عن طريق المخفض وبين احتساب التضخم عن طريق الأرقام القياسية لأسعار المستهلك. فاذا كان الرقم القياسي المئوي يفوق (100%) فهذا يعني ان هناك ارتفاع في الأسعار وإذا كان اقل من (100%) فهذا يعني ان هناك انخفاض في الأسعار اما إذا كان الرقم القياسي الضمني مساو لـ(100%) فهذا يعني ان الأسعار لم تتغير.

يشير الجدول رقم (5) الى انخفاض مخفض الناتج المحلي الإجمالي من (124.6%) عام 2019 الى (105.7%) عام 2020، إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة لعام 2020 بنسبة (28.5%-) و(15.7%-) على التوالي. ويعزى ذلك بالدرجة الأساس الى انخفاض أسعار النفط الخام ليسجل معدل سعر البرميل (40.69) دولار عام 2020 مقابل (60.38) دولار لعام 2019. فضلاً عن تخفيض كمية انتاج النفط وفق اتفاقية أوبك بلس.



اما المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي بدون النفط فقد ارتفع من (181.5%) لعام 2019 الى (192%) لعام 2020 ومن هنا يمكن القول ان الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً لايزال يعتمد على نشاط النفط الخام كمصدر أساسي للدخل.



## جدول (5)

(الرقم القياسي الضمني) مخفض الناتج المحلي الإجمالي لعامي 2020-2019  
سنة الأساس (100=2007)

2020	2019	
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار)		
198,774.3	277,884.9	بالأسعار الجارية
188,112.3	223,075.0	بالأسعار الثابتة
105.7	124.6	مخفض الناتج المحلي الإجمالي %
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (مليار دينار)		
137,978.6	163,498.5	بالأسعار الجارية
71,855.3	90,074.2	بالأسعار الثابتة
<b>192.0</b>	<b>181.5</b>	مخفض الناتج المحلي الإجمالي %

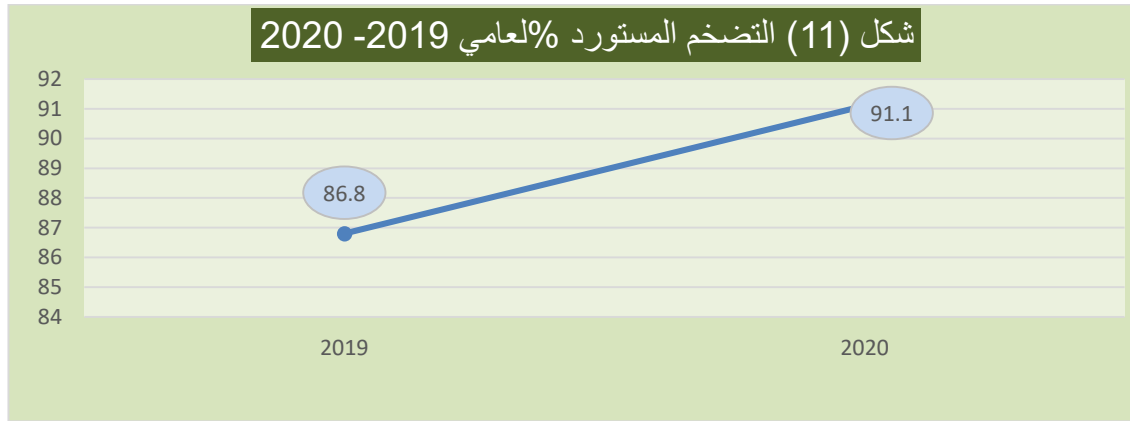
المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء

## 4- (الرقم القياسي للاستيرادات) التضخم المستورد

يتأثر العراق بتضخم شركائه التجاريين وذلك بسبب زيادة اعتماده على الواردات الأجنبية او ما يعرف (بالتضخم المستورد) والذي ينعكس سلبا على اقتصاد العراق لأنه يخلق ما يسمى بحالة (التوقعات التضخمية)، فيما يعتبر تضخم الشركاء التجاريين الرئيسيين من اهم المحددات التضخمية الطويلة الاجل.

يلاحظ من الجدول (6) ان معدل التضخم المستورد لعام 2020 بلغ (91.1%) مقابل (86.8%) لعام 2019، ويعزى ذلك الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي مما أدى الى الاعتماد على الاستيرادات لتغطية الطلب الكلي، فيما تم احتواء هذا التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار من خلال السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ونجاحها في استيعاب الصدمات الكبيرة التي يتعرض لها الاقتصاد من خلال أداة (سعر الصرف).

جدول (6) التضخم المستورد لعامي (2019 - 2020)				
السنة	التضخم العالمي %	الاستيرادات (مليار دينار)	ناتج محلي إجمالي بالأسعار الجارية (مليار دينار)	التضخم المستورد %*
2019	3.51	68,719.1	277,884.9	86.8
2020	3.18	56,913.3	198,774.3	91.1



#### 5- سعر الفائدة الحقيقي

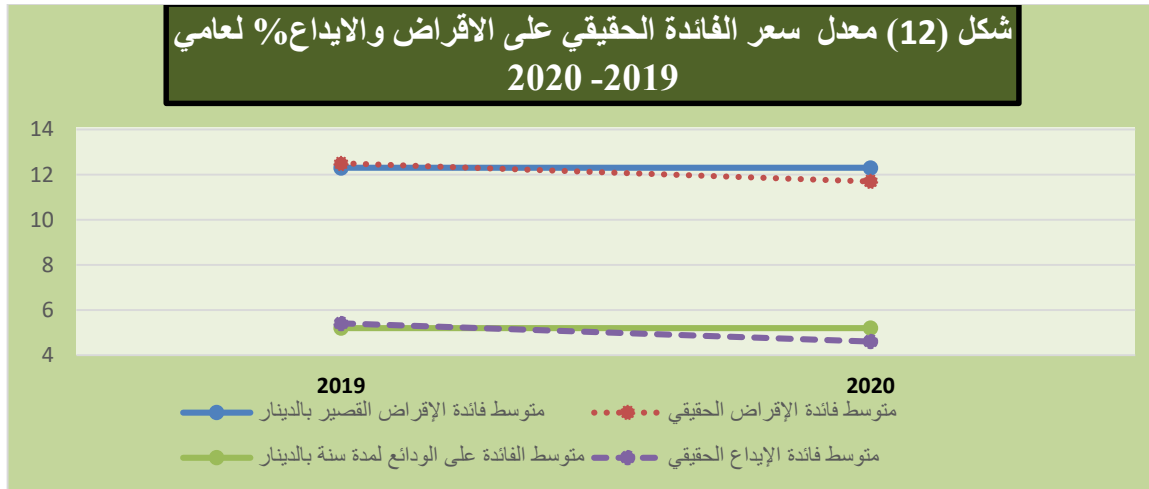
يعكس سعر الفائدة الحقيقي التكلفة الحقيقية لأموال المقرض والعائد الحقيقي للمقرض او المستثمر، يتم استخدام سعر فائدة الإقراض القصير بالدينار للدلالة على فائدة الإقراض الحقيقي، واستخدام الفائدة على الودائع لمدة سنة للدلالة على فائدة الإيداع الحقيقي. وتشير البيانات الى ان متوسط فائدة الإقراض والإيداع الحقيقي حافظا على قيمتهما الموجبة خلال عامي (2019 - 2020) لتبلغ (11.7%) و(4.6%) على التوالي عام 2020 مقابل (12.5%)،

\* تم احتساب التضخم المستورد عن طريق حساب الاثر على المستوى الكلي من خلال قسمة الواردات على الناتج وضربها في معدلات التضخم العالمية.

(5.4%) عام 2019 على التوالي، كما نلاحظ ان أسعار فائدة الإقراض والإيداع حافظت على نفس المستوى خلال عامي 2019 و 2020 لتبلغ (12.3%)، (5.2%) على التوالي لكل منهما، كما في جدول (7).

جدول (7) معدل سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض والإيداع % للمدة (2019-2020)		
2020	2019	الفقرات
12.3	12.3	متوسط فائدة الإقراض القصير بالدينار
11.7	12.5	متوسط فائدة الإقراض الحقيقي*
5.2	5.2	متوسط الفائدة على الودائع لمدة سنة بالدينار
4.6	5.4	متوسط فائدة الإيداع الحقيقي**
0.6	-0.2	معدل التضخم العام %

\* متوسط فائدة الإقراض الحقيقي = متوسط فائدة الإقراض قصير الاجل - معدل التضخم العام  
 \*\* متوسط فائدة الإيداع الحقيقي = متوسط الفائدة على الودائع لمدة سنة - معدل التضخم العام  
 \*\*\* اسعار الفائدة اولية





البنك المركزي العراقي

### الفصل الثالث

تطورات أداء السياسة النقدية

Monetary policy performance developments

**أولاً: تحليل نسبة الاحتياطيات الرسمية الى العملة المصدرة**

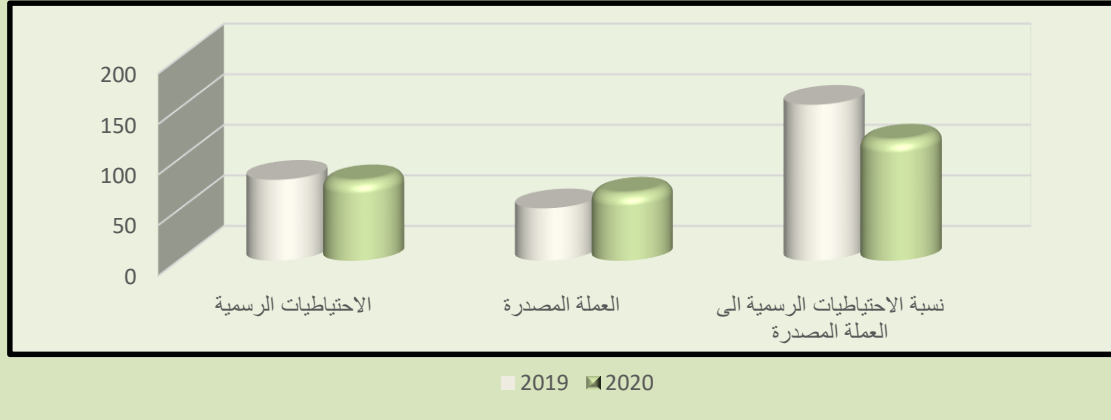
ان الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي المعتمد على عوائد تصدير النفط الخام في تحقيق التدفقات المالية الداخلة الى البلد ونمط الاستهلاك المعتمد على الاستيرادات نتيجة لانخفاض الإنتاج المحلي، جعل السياسة النقدية في حالة التغطية الكاملة للنقد الأساس (صافي الموجودات الأجنبية وصافي الموجودات المحلية) بالعملة الاجنبية من جانب المطلوبات النقدية وهي حالة مستمرة في تشكيل النظام النقدي. لذا فإن الميزانية العمومية للبنك المركزي في جانب موجوداتها مالت تركيبتها لمصلحة الموجودات الأجنبية على حساب الموجودات المحلية. وبهذا غدت الموجودات الاجنبية المكون الرئيسي للنقد الأساس.

استخدم البنك المركزي سياسة استقرار سعر صرف الدينار كأداة اساسية في تحقيق الاستقرار السعري في العراق الذي يعد أحد الاهداف الرئيسية للبنك المركزي العراقي والتي حددها في قانونه رقم (56) المادة (3) من خلال نافذة بيع العملة الاجنبية، الامر يتطلب ان يحتفظ البنك المركزي باحتياطيات رسمية تغطي او ما تعادل (100%) من حجم الدنانير التي يصدرها وتصبح خارج خزائنه للحفاظ على استقرار الاسعار.

تشير البيانات الى ارتفاع العملة المصدرة بنسبة (27.4%) لتسجل (66.03) ترليون دينار في 2020/12/31 مقابل (51.83) ترليون دينار في 2019/12/31، بالمقابل سجلت الاحتياطيات الرسمية انخفاضاً بنسبة (2-) لتبلغ (78.3) ترليون دينار لعام 2020 مقابل (80.0) ترليون دينار عام 2019، كما سجلت نسبة الاحتياطيات الرسمية الى العملة المصدرة (118.6%) عام 2020 مقابل (154.2%) لعام 2019، على الرغم من انخفاض هذه النسبة الا انها لازالت اعلى من النسبة المعيارية وان العملة المصدرة مغطاة بأكثر من (100%)، ويعزى ذلك الى سياسة البنك المركزي الاحترازية التي حافظت على رصيد الاحتياطيات الأجنبية عند مستويات مقبولة، جدول (8).

جدول (8) نسبة الاحتياطيات الرسمية الى العملة المصدرة لعامي 2019 و 2020			
ترليون دينار			
السنة	الاحتياطيات الرسمية	العملة المصدرة	نسبة الاحتياطيات الرسمية / العملة المصدرة %
2019	80.0	51.83	154.2
2020	78.3	66.03	118.6

شكل (13) نسبة الاحتياطيات الرسمية الى العملة المصدرة لعامي 2019 - 2020



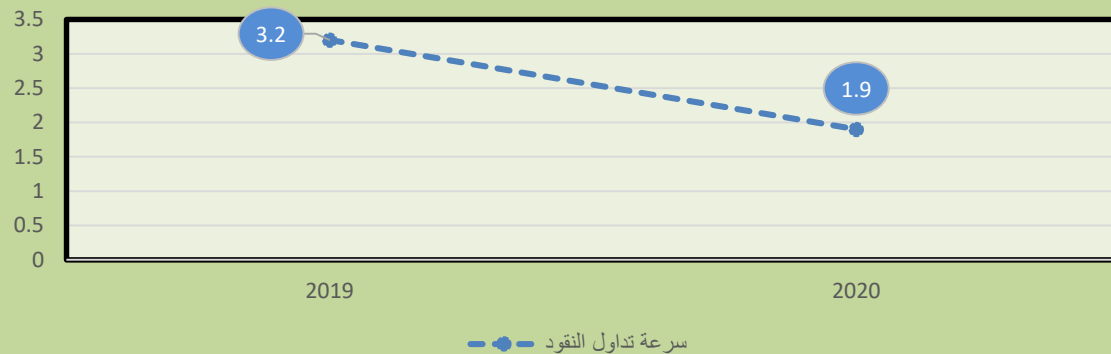
### ثانياً: سرعة تداول النقود

يعتبر مؤشر سرعة تداول النقود مؤشراً تحليلياً لمعدل التضخم ويكشف في احيان كثيرة واقع معدل التضخم، ويمثل العلاقة بين الأرصدة النقدية والتدفق الانفاقي والمدفوعات الكلية. يوضح الجدول (9) ان سرعة تداول النقود انخفضت من (3.2) مرة في عام 2019 الى (1.9) مرة في عام 2020، وهذا يعني ان هناك انخفاض ملحوظ في عدد المرات التي ينفق فيها الدينار العراقي الواحد خلال السنة وهذا يدل على ان الاقتصاد العراقي يعاني من حالة الركود بسبب الظروف الاقتصادية والصحية التي شهدها البلد.

جدول (9) سرعة تداول النقود والعوامل المؤثرة فيها لعامي 2019 - 2020

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليار دينار) (1)	عرض النقد (M1) مليار دينار (2)	سرعة تداول النقود (1/2)
2019	277,884.9	86,771	3.2
2020	198,774.3	103,353	1.9

شكل (14) سرعة تداول النقود لعامي 2019 - 2020

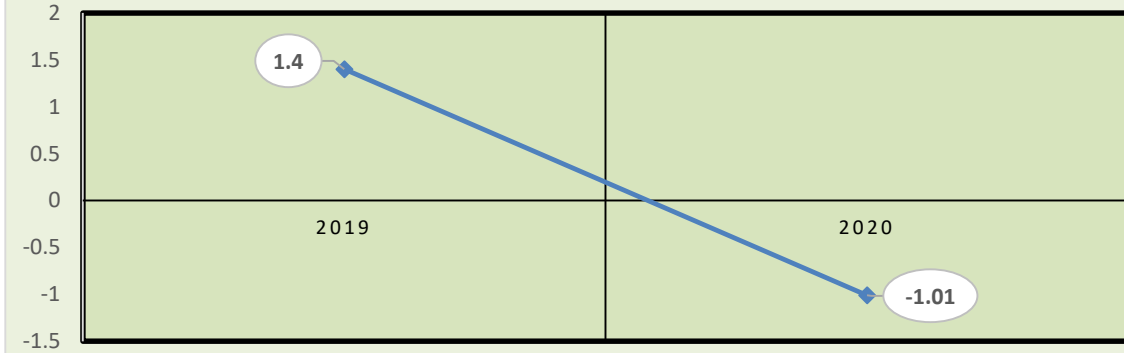


## ثالثاً: معامل الاستقرار النقدي (مقياس الضغط التضخمي)

يفسر معامل الاستقرار النقدي (B) بشكل واضح مدى الضغوط التضخمية (الفجوة التضخمية) التي يعاني منها الاقتصاد. وجوهر هذا المقياس هو أن عدم التناسب بين الزيادة في كمية النقود مع الزيادة في الناتج المحلي سيؤدي إلى اختلال بين التيار النقدي وتيار العرض للسلع والخدمات مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع المستمر. وكلما اقترب المؤشر (B) من الواحد ازدادت حالة الاستقرار النقدي في البلد وكلما كانت قيمته مساوية للواحد فهذا يعني حصول استقرار نقدي، أما إذا ازداد المعدل عن الواحد فهذا يعني أن هناك ضغوطاً تضخمية وارتفاعات محتملة في الأسعار، وإذا قل المعدل عن الواحد فهذا يعني تلاشي الضغط التضخمي.

بلغ معامل الاستقرار النقدي لعام 2020 (-1.01%) مقابل (1.4%) لعام 2019، إذ سجّل رصيد عرض النقد بمعناه الواسع (M2) (السيولة المحلية) نهاية عام 2020 ارتفاعاً بنسبة (15.9%)، بينما بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2020 (-15.7%)، وهذا يعني وجود اتجاه انكماش في الاقتصاد مما يعني أن الاقتصاد يعاني من ركود.

شكل (15) معامل الاستقرار النقدي لعام 2020 مقارنة بعام 2019

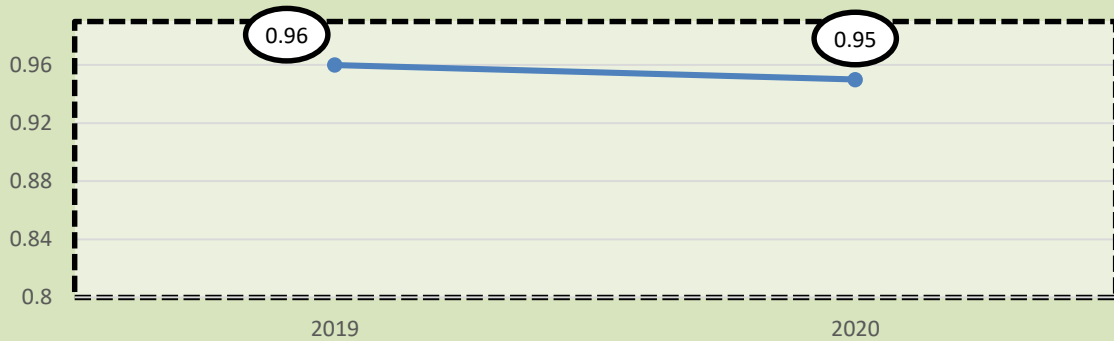


**رابعاً: القوة الشرائية للنقود\***

نلاحظ من الجدول (10) أن النقود قد حافظت على قيمتها لعام 2020 بالرغم من الانخفاض الطفيف لتبلغ (0.95%) عام 2020 مقابل (0.96%) عام 2019 وهذا يعني أن الفرد يتمكن في تلك السنة من الحصول على نفس الكمية التي كان يشتريها في عام 2019، ويمكن القول بأن الدينار حافظ على قوته الشرائية في عام 2020.

وبشكل عام فإن هذا الاستقرار في قيمة العملة المحلية إنما يدل على صحة السياسات النقدية والمصرفية المتبعة من قبل الحكومة والبنك المركزي المتمثلة بضبط نسبة التضخم والوصول بها إلى مستويات متدنية للحفاظ على المستوى العام للأسعار وجذب الاستثمار والحفاظ على استقرار أسعار الصرف من خلال التعليمات والإجراءات التي تم اتباعها في نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية والتي بدأت بتصنيف المصارف والاعتماد على سبعة معايير تعكس درجة امتثال المصارف للقواعد المتعلقة بعملية بيع العملة الأجنبية وشفافية هذا التصنيف ومراجعته بصورة دورية مع ضمان سلامة النظام المالي .

شكل (16) القوة الشرائية للنقود % لعام 2020 مقارنة بعام 2019



جدول (10) القوة الشرائية للنقود لعام 2020 مقارنة بعام 2019

السنة	الرقم القياسي للأسعار بأساس (100=2012)	القوة الشرائية للنقود %
2019	104.5	0.96
2020	105.1	0.95

\* القوة الشرائية للنقود = 1 / الرقم القياسي لأسعار المستهلك × 100

Statistics & Research Department